

داخرا فيه الا ان يتبع ان تناول للفراد جاز ويحتمل عدم النزق
ولا استعمال بينه وبين كمد فالق ما قال ابن ابي ابيد والرض من ان
تتفرق منها تقدير في تعدل عم لمور لفظية مثل امتناع الهم
ومنع الضم وهو فسمان علم شخص يجوز في علم اجس
عينا او معنى نحو اسامة وكان على الحقيقة التبع على ايقن
على الهم والاشارة لكونه اعرف من اللان مدلوله متعين حيث
لا يشركه ما يانله وضعا واستعمالا لانه لانه لا يتعين لهما في
الاستعمال او النوع الثالث من التسمية السماة الاشارة ولما دل
الهم على الاشارة في الاشارة صيغة في الحية الاشارة فيحتمل
وساير المعارف لان اشارتها ذهنية وهي تلك الحية وذلكم
انتم بحان فانية الظهور في ذلك محسوس مشاهد قد على
الوصول وفي اللام لانها اعرف من اللان معرفة بالقلب
فقط خلافه فانها بالعين ايضه وهي مبتداه في محذوف
را مبتداه في المذكر المرفوع في الاشارة اليه ويكنى ان يحيل
ذامبتداه ثانيا بتقدير من اجزا والذم جالا من فاعلا للفرق
او العكس الجدية في اللان والاشارة اي للمذكر معدم يكون
الضمير في الهم من رعا مبتداه مؤخر وان بتقدير من
كذا وزين نصبا وجزا والمؤنث للفرق تا قبل للذم في المذكر
اذ العادة هي الضم بينهما والاول اصل الازم في المذكر العا

هذا انما يشهد بالوصف بالمرور في
بمنه اسما الميم والذم في الهم
فان الذم من ان مثل هذا في الهم
لللفظ فانما يشهد بالمرور في الهم
الظن ان يعرف عليه في الهم
منع لفظ في الهم
يجب سبب انهما بالاشارة الحية

كالعلمة مطابقة تلك اللفظية كقول
حاربي ولا يتحقق صفة كانه
الليس
واما ان كان آخره صفة تفرق اللفظي والهم
فجزء من الهم المعارف وقال القائل العظام
ليس بجزء من الهم لانها من النوع
والتسمية تعد من جملة معارف
الوصول

وذي

وذي قلب اللان ياء فرقا بينها بالياء التي هي علامة
التثنية في ضربين في الاصل كونها بازا ذواتي قبل اللان ياء
بما فرغ في الوقت ووذم قبل اللان هاء وسكونها في الوقت
والاصل اجراء لجمعي الوقت وكبرها بل ياء ويرى وذي وصل
الياء وذات لم يذكرها القلماة والاشارة اي للمؤنث تان وتين قال
في الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تان وجمعا اي المذكر والمؤنث
اولاهما وتان وتين فيجب بالياء لان الهم جرمول الاصل ويرى الهم
للذم يلبيس بالحرف جرمول عليه الهم ووذم ليقى او الهم اي التمام
الاشارة حرف التثنية التثنية على المشار اليه قبل ذكره ويوهها لاشارة
اختصاصا اما والابا لمل ما لم يلحقوا اخرها اللام فلا يلائم ذلك
وهذا لان حرف التثنية لا يلحق ما للبعيد بخلاف اللام فلا يلحق
في هذا ويتصل باخرها كان لفظا بتثنية على انما اطلب من التذكير
والتثنية والافراد ووذم به وهو حرف لعدم خطه من الاعراب
اذ لا يمكن جعله تابعا للمشار الاشارة لقيامها وبعدهم القصد
بالنسبة والسمل الاشارة لا يضاف وقيل لا امتناع وقيل اللفظ
مقاما وبتبع مستندا بخو افعال واجيب بان فيه دليل الاثنية
وهو انما هو اليه ولا يخفى ان هذا كلام على السند واللام انما
الذم التثنية او في هذا فيقال في المذكر المرفوع في الهم وفي
المؤنث ذلك بالكمرة فثبتهما اذا جاز وجمع المذكر كالمرفوع في الهم

بما
بما
بما

957